رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

المدى

إقـــــرأ في المدى

2 التيار الصدري يقدم ٤ مقترحات لتمرير قانون العفو

3 الخزاعي يدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه الشعب السوري

7 الزراعة تقرر السماح باستيراد البصل

8 فيروس يحرم شارابوفا من بطولة مونتريال

مجلس البصرة يصف وزارة المالية بـ"المخادعة"

□ بغداد / المدى

وصف رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني، أمس الخميس، وزارة المالية بـ"المخادعة" في قضية التعامل مع المشاريع التي رفعتها الحكومة المحلية. ونقلت وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، عن البزوني قوله: "للأسف الشديد وزارة المالية خدعت مجلس المحافظة وخصوصا في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء خلال زيارة رئيس الوزراء للبصرة".

وأوضح البزوني "هناك تعطيل لبعض المشاريع في المحافظة وبالتحديد من قبل وزارة المالية، لاسيما تخصيص مبالغ مالية لمعالجة الأمراض السرطانية من خلال إرسال المرضى إلى الخارج للعلاج"، مشيرا إلى أنه بعد زيارة رئيس الوزراء الأخيرة إلى البصرة "لم ينفذ الأمر ولغاية هذه اللحظة".

وتابع بالقول: "وزارة المالية وعدت حكومة البصرة لكن إلى الآن هناك معرقلات كثيرة من قبل الوزارة، وهذه المعوقات سيذهب ضحيتها المواطن البصري". وخصص مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، خلال زيارته محافظة البصرة، مبالغ مالية لمعالجة الأمراض السرطانية.

ويحمّل المسؤولون المحليون في البصرة وزارة المالية المسؤولية بسبب التأخير في التنفيذ.

الصدري والكردستاني: لا يحق للنجيفي قانونياً ودستوريا تجميد طلب الاستجواب

□ بغداد / المدى

أكد عضو اللجنة القانونية البرلمانية أمير الكناني أن رئيس مجلس النواب لا يمتلك الحق والسلطة القانونية والدستورية لتجميد سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي .

وقال الكناني في تصريح صحفي ان من يروم استجواب رئيس الوزراء الأعضاء الذين قدموا طلب الاستجواب وعددهم موصوف يبدأ بالخمسة وعشرين نائباً لخمسة وستين ، هم فقط من يحق لهم سحب طلب الاستجواب ، أما غيرهم لا حق له بذلك . وأضاف الكناني لا حق لغير مقدمي الطلب سحبه ولا يخص مجلس النواب سحب طلب الثقة ولا يحق لرئيس البرلمان أسامة النجيفي قانونياً أو دستورياً تجميد هذا الطلب . وتابع عضو اللجنة القانونية أن إعلان النجيفي تجميد سحب الثقة جاء على اعتبار أن هذا الطلب كانت حسب اتفاق تتبناه العراقية ، وبما أن النجيفي احد قيادات القائمة العراقية نعتقد انه تكلم كنائب في العراقية وليس رئيساً لمجلس النواب كي يعطل الاستجواب أو يسمح به.

من جانبه نفى عضو التحالف الكردستاني لطيف مصطفى أن يكون هناك شيء اسمه تجميد للاستجواب في الدستور العراقي أو في مجلس النواب أو اللجنة القانونية .

وقال مصطفى في تصريح لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان استجواب أي مسؤول أو وزير يجوز بعد أن يقدم خمسة وعشرون نائبا الاستجواب حسب الدستور ، ويقدم الطلب إلى رئاسة البرلمان والأخير عليه توجيهه إلى الشخص المعني وتبليغه ، ومن ثم يحدد جلسة للاستجواب .

وأكد مصطفى على عدم صلاحية رئاسة البرلمان ورئيسها تجميد طلب سحب الثقة ، لافتاً إلى أن الدستور والقانون لا يحتوي على ما يسمى بتجميد الاستجواب .

وأضاف السؤال هنا في هذه القضية هل وصل طلب الاستجواب إلى رئاسة البرلمان كي تتصرف بهذه الطريقة ، وان وصل فلا يجوز تجميده، وإذا لم يقدم فمعناه انه لا يوجد طلب ، وبذلك لا يكون هناك أي داع للتجميد لأنه لا يوجد اثر قانوني بهذا الاسمً . وأشارعضو اللجنة القانونية إلى إمكانية سحب طلب الاستجواب فقط من قبل من قدم ذلك الطلب. النائب عن دولة القانون حسين الصافي عضو اللجنة القانونية ، بين أن الحراك السياسي والضغوطات السياسية هو ما يحدد وجود طلبات سحب الثقة من إنهائها. وأوضح إن وجود المطالب والتدخلات والضغوطات من الداخل والخارج كلها تؤثر على طلب سحب الثقة من عدمه بالإضافة إلى الحراك السياسي وتقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية ، والموضوع هنا ليس قانونيا.

وتابع الصافي "لو كانت هناك ملفات حقيقية لتحركت الكتل السياسية منذ فترة لاستجواب رئيس الوزراء، لكن الكل يعلم أن الوضع السياسي في العراق مرتبك، لكن الآن هناك تقارب بين الكتل والقيادات السياسية الذي نأمل أن يؤدي إلى فتح سبل الحوار وآفاق لحل الإشكاليات الكبيرة".

وأفاد الصافي بـ"وجود تقارب كبير بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، حصل من خلال زيارة الأول إلى النجيفي، بالإضافة إلى دعوات الإفطار المتبادلة بينهما التي كان لها الأثر الايجابي، والجلسات واللقاءات التي حصلت، فضلا عن اللقاءات والتحركات بين الكتل السياسية التي قاربت بين وجهات النظر لإنجاح ورقة الإصلاح".

وكان رئيس البرلمان اسامة النجيفي قد اعلن امس الاول في مؤتمر صحفي عقده في البرلمان من ان استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي مجمد حالياً.

وقال أن سبب تجميد عملية استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي ، يعود الى وجود حوارات ونقاشات بين الكتل السياسية ، فمن غير المعقول ان تكون هناك تهديدات وعملية استجواب في ظل الحوارات واللقاءات الحاصلة بين الكتل السياسية. وأكد أن الجميع متفقون على الإصلاح، سيما وان الحوار تناول تنفيذ اتفاقية اربيل وورقة اربيل الثانية، مستدركا بالاشارة الى ان الإصلاحات تحتاج الى ان تكون على ورقة مكتوبة، تقدم الى القوى السياسية، قبل البدء بالخطوات الحقيقة، مؤكدا ان تنفيذ الورقة لا يقع على عاتق الحكومة فقط .

طبيبة امريكية في مستشفى الفلوجة.. أ.ف.ب

المطلك: خلافي مع المالكي انتهى

□ بغداد / المدى

شدد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، الخميس، على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية جذرية، فيما أكد أن خلافه مع رئيس الحكومة نوري المالكي انتهى، مبيناً أنه سيتم قريباً إقرار العديد من القضايا التي شكلت بعض أسباب الخلاف أبرزها التوازن وملف المعتقلين.

وقال المطلك خلال مؤتمر صحافي عقده امس الخميس في بغداد، وحضرته المدى ، إن "هناك ضرورة قصوى بسبب ظروف المنطقة لأن تكون هناك إصلاحات سياسية جذرية"، داعياً جميع القادة السياسيين إلى أن "يبادروا في إقرار الإصلاحات لأنها تعالج الإخفاقات الموجودة في العملية السياسية".

وأضاف المطلك أن "الخلاف بيني وبين رئيس الوزراء نوري المالكي الحالي انتهى في القضايا التي اختلفنا عليها"، موضحاً أنه "كنا مختلفين على قضايا التوازن والمعتقلين والأبرياء والمساءلة والعدالة والعفو العام والمحكمة الاتحادية ومفوضية الانتخابات التي ستقر في فترة قريبة جداً".

وفي سياق آخر، أكد المطلك أن "القائمة العراقية ستكون أكثر تماسكاً من كل القوائم الأخرى"، معتبراً أنها "اليوم ليست في وضعها الحالي أسوأ من القوائم الأخرى وربما خلال الأيام المقبلة ستجد أن هناك لماً للشمل بشكل أوسع لكي يعود الخارجون من العراقية إلى قائمتهم".

وكان مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي كشف في (٢ آب الحالي)، أن رئيس الحكومة نوري المالكي طالب رئيس مجلس النواب بإلغاء طلب سحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، فيما ترأس المطلك في (٦ آب الحالي) اجتماع لجنة الخدمات الوزارية بحضور الوزراء المعنيين.

وكشفت مصادر سياسية مطلعة، في (٢٥ تموز الماضي)، أن رئيس الحكومة نوري المالكي التقى نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك لمناقشة الأوضاع السياسية في البلاد، للمرة الأولى منذ مطالبته في شهر كانون الأول ٢٠١١، بسحب الثقة منه ومنعه من المشاركة في جلسات مجلس الوزراء.

فيما أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي، في (٢٧ تموز الماضي)، أن رئيس الحكومة نوري المالكي ونائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك اتفقا خلال لقائهما، على دعم مشروع الإصلاح الذي طرحه التحالف الوطني، واعتماد الحوار والدستور في حل المشاكل السياسية العالقة.

يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي قدم في الـ١٧ من كانون الأول ٢٠١١، طلباً إلى مجلس النواب بسحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، مشيراً إلى أن الأخير ليس أهلاً لشغل المنصب، بعد وصف المطلك في تصريحات سابقة له رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "أكبر دكتاتور" في العراق، وأكد صعوبة التعامل معه وتفرده باتخاذ القرارات.

التحالف الوطني يشكل ثلاث لجان لحل الخلافات

□ بغداد / المدى

كشف التحالف الوطني، عن تشكيل ثلاث لجان خاصة انبثقت من لجنة الإصلاحات لحل الملفات العالقة مع الكتل الأخرى، وهو ما رحبت به القائمة العراقية، كخطوة لفض النزاعات الدائرة بين الأخير والعراقية والكردستاني، فيما شددت كتلة الأحرار على ضرورة تقوية التحالف الوطني.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي، في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد الدولية": إن التحالف الوطني شكل ثلاث لجان خاصة انبثقت من لجنة الإصلاحات لحل الملفات العالقة بينهم وبين الكتل الأخرى.

وأوضح الركابي إن اللجان هذه انقسمت كل حسب اختصاصها ويترأسها مجموعة من شخصيات التحالف البارزة، مشيرا إلى أن اللجان ستأخذ على عاتقها ملف الوزارات الأمنية، والهيئات المستقلة وارتباطها وكيفية التعامل معها، معتبرا موضوع الهيئات المستقلة من الملفات الحساسة كونها تعادل بعملها وزارة وتتمتع باستقلالية كبيرة ولابد أن يحافظ على استقلاليتها من خلال اللجنة التي شكلها التحالف بهذا الخصوص، حسب قوله.

وأكد الركابي أن اللجنة ستأخذ على عاتقها أيضا ما تفعل هذه الهيئات فضلا عن أمر مهم وهو قضية التوازن التي ستكون من أولويات العمل.

القائمة العراقية رحبت على لسان النائب عنها محمد الخالدي، بفكرة اللجان الثلاث التي شكلها التحالف الوطني لفض النزاعات الدائرة بين الأخير والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني.

وبيّن الخالدي إن من أهم هذه اللجان هي ما يخص الهيئات المستقلة لما لها من دور بارز في تمثيل العملية الديمقراطية وحماية العملية السياسية برمتها، مؤكدا أنه من الضروري أن تأخذ هذه اللجنة إبعاد الهيئات المستقلة بعيدا عن الصراعات السياسية والتأثيرات الحزبية لما لها من مفهوم وطني.

وكشف إن الحراك السياسي الأخير بين اللجان التي شكلها التحالف بهذا الشأن والكتل السياسية الأخرى وصلت إلى مراحل متقدمة بما يخص الهيئات، وإنه سيحل قريبا، مبينا أن توزيع الهيئات سيعتمد على عدة عوامل من أهمها التوازن في دوائر الدولة والمحاصصة الانتخابية.

رئيس كتلة الأحرار بهاء الأعرجي، أكد من جانبه على ضرورة تقوية التحالف الوطني باعتباره المؤسسة الجامعة بين دولة القانون والائتلاف الوطني، مشيرا إلى أن "التحديات المفروضة على الواقع العراقي والخارجي تتطلب هذه التقوية".

وذكر بيان لمكتب الأعرجي، اطلعت عليه "المدى"، إن الأعرجي والوفد المرافق له المتكون من النواب علي التميمي وجواد الشهيلي ورياض غالي، زار مساء أمس الأول، رئيس منظمة بدر الإسلامية هادي العامري، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدة أمور محورية مهمة منها ضرورة تقوية التحالف الوطني باعتباره المؤسسة التي تجمع بين دولة القانون والائتلاف الوطني.

وأفاد بأنه "تمت أيضا مناقشة إعادة نشاط الائتلاف الوطني وأن يأخذ حيزاً كبيرا في العملية السياسية، لاسيما وإنه تربطه علاقة طيبة مع باقي المكونات الأخرى التي تختلف مع دولة القانون، وتوطيد العلاقة التاريخية الوطيدة ما بين التيار الصدري ومنظمة بدر".

شاويس يترأس وفداً عراقياً إلى طهران الأسبوع المقبل

□ بغداد / المدى

أفاد مصدر في الحكومة الاتحادية، أمس الخميس، بأن وفداً برئاسة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، سيصل العاصمة الإيرانية طهران الأسبوع المقبل، في زيارة تستغرق عدة أيام، للعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وقال مصدر في رئاسة مجلس الوزراء، في تصريح أوردته وكالة "آكانيوز" للأنباء: إنه "من المقرر وصول وفد حكومي عراقي إلى إيران، منتصف الأسبوع المقبل". وأضاف المصدر إن "نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس سيترأس الوفد الذي سيضم كل من وزراء التجارة والمالية ووكيل وزارة الزراعة وعدد من المستشارين، في زيارة للوفد تستغرق بضعة أيام"، مبيناً أن "الوفد سيعقد لقاءات واجتماعات رسمية مع كبار المسؤولين الإيرانيين".

وأوضح المصدر إن "الزيارة تهدف إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وإجراء مراجعة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة أثناء زيارات رئيس الوزراء العراقي خلال الأشهر القليلة الماضية".

المفوضية تعلن عدم إمكانية إجراء انتخابات مجالس المحافظات

□ بغداد / المدى

أعلنت مفوضية الانتخابات امس الخميس عدم امكانية اجراء انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في ظل التعديل الثاني الذي اجراه مؤخرا مجلس النواب لقانون انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المقرر بنهاية كانون الثاني المقبل.

وأضافت ان للجنة العليا للتخطيط للعمليات في المفوضية ناقشت قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨ المعدل وتحديداً ما تضمنته المادة-٣- الفقرة اولاً من تعديل القانون التي نصت على ان "تعتمد المفوضية في وضع سجل الناخبين وتحديد عدد مقاعد الدائرة الأنتخابية على أحدث بيانات الجهاز المركزي للأحصاء".. مؤكدة ان الجهاز لا يمتلك في الوقت الحالي بيانات حديثة عن اسماء السكان العراقيين واعمارهم بالشكل الذي يساعد المفوضية في اعداد سجلات حديثة للناخبين.

وأوضحت المفوضية في بيان صحافي تلقت المدى نسخة منه امس الخميس " انها كانت قد ارسلت اكثر من خطاب الى مجلس النواب قبل صدور تعديل القانون أكدت فيها بأنها ستعتمد قاعدة بيانات سجل الناخبين الموجودة لديها والمبنية على قاعدة بيانات البطاقة التموينية لدى وزارة التجارة والتي تم تحديثها من قبل المفوضية في خمس عمليات تحديث سجل ناخبين قبيل الانتخابات منذ عام ٢٠٠٤.

وأشارت إلى أنّ اللجنة خلصت الى عدم امكانية اجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المقرر نتيجة التعديل الذي تم على القانون ما لم يجر تعديل المادة القانونية في نص القانون المعدل والتي تطالب بسجلات ناخبين حديثة تحمل أسماء وأعمار السكان العراقيين. وحذرت اللجنة من أن عدم الأسراع بمعالجة ما ورد في القانون سوف يؤدي الى وقف التحضيرات المتعلقة بإعداد سجلات الناخبين الأولية لفتح مراكز التسجيل من اجل تحديث سجلات الناخبين.

وأكدت المفوضية ان وزارة التخطيط وجهازها المركزي للاحصاء تفتقران الى هذا النوع من التحديث حيث لاتمتلك قاعدة بيانات وأسماء للناخبين وقالت انها كانت ومنذ عام ٢٠٠٤ تعتمد على قاعدة بيانات وزارة التجارة بحسب البطاقة التموينية وتقوم في كل انتخابات بتحديثها مشددة على ان الاعتماد على وزارة التخطيط سيربك عملها.

وكان مجلس النواب صوت الاربعاء الماضي بالموافقة على مقترح التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨ المقدم من لجنتي الأقاليم والمحافظات والقانونية والذي يهدف الى معالجة بعض المشكلات التي أظهرها التطبيق العملي لهذا القانون فضلا عن تحديد مواعيد عملية لاكمال الانتخابات وزيادة المقاعد المخصصة للاقليات حيث وصف رئيس المجلس اسامة النجيفي التصويت على مشروع القانون بانه انجاز كبير لمجلس النواب في مسيرته التشريعية فيما أعلن اعضاء من كتل مختلفة عن عزمهم رفع تمييز للمحكمة الاتحادية بشأن التصويت على القانون.

ومن جهته قال عضو مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات القاضي قاسم العبودي ان المفوضية أرسلت الى مجلس النواب طلبا يتضمن ضرورة تعديل المادة المتعلقة باعتماد المفوضية على قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط مشيرًا إلى أنّ المفوضية لديها سجلها الخاص بالناخبين والذي عملت عليه منذ عام ٢٠٠٩ ثم تم تحديثه الا ان النص الموجود في القانون يقول ان المفوضية عليها ان تعتمد على قاعدة بيانات الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط، وهذه القاعدة لا تصلح ان تكون سجلا للناخبين لانها لا تحوي اسماء ومواليد الناخبين والتفاصيل الاخرى المطلوبة عنهم.

اما زياد ذرب عضو لجنة الخبراء في مجلس النواب فقد أكد ان اعتماد المفوضية على قاعدة بيانات وزارة التخطيط امر مستحيل لأنها لا تتضمن أسماء واعمار الناخبين. وقال ذرب في تصريح لصحيفة العالم البغدادية امس ان المفوضية لا تستطيع اجراء انتخابات بهذه الاحصائية لأن وزارة التخطيط لديها احصائية بالارقام للاقضية والنواحي وليس اسماء واعمار المشمولين بالتصويت مشيرا إلى أنّ قاعدة بيانات المفوضية رصينة ولا تحتاج سوى الى اعداد المقاعد في كل قضاء وناحية، واتهم البرلمان بالتعمد في منع اجراء تعديل على هذه الفقرة ورفض قاعدة بيانات المفوضية بدوافع سياسية.

وأوضح أنّ المخالفة الدستورية الثانية للبرلمان هي الفقرة التي نصت على توزيع المقاعد المتبقية للقوائم الفائزة على حساب الباقي الاقوى. وقال ان هذا مخالف للدستور وقرار المحكمة الاتحادية الصادر في عام ٢٠١٠ الذي نص على عدم جواز مصادرة اصوات الناخبين من قائمة الى اخرى مشددا على ضرورة اعطاء المقاعد المتبقية الى الباقي الاقوى وهو كل من يحصل على اكبر عدد من الاصوات من دون ان يصل الى العتبة الانتخابية.

واتهم ذرب الكيانات السياسية الكبيرة بمحاولة الاستحواذ على المقاعد المتبقية والالتفاف على ارادة الناخب ومصادرة الاصوات محذرا من عزوف عدد كبير من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات نتيجة هذه الفقرة، وكشف عن توكيل كتلته الحل محاميا للطعن امام المحكمة الاتحادية بالفقرتين المذكورتين مبينا ان الطعن لن يقبل ما لم ينشر في جريدة الوقائع وتوقع كسب الطعن، كون المادة مخالفة للدستور وقرار المحكمة الاتحادية.